رقم الايداع : 1257 -2006 الترقيم الدولي : 8623 -1112

أهلية الجيوش في قيادة التنميـــة بالقارة الأفريقيـــة

دراسة حول عسكرة التنمية في مصر

Eligibility of armies in the leadership of development in the African continent

Study on the militarization of development in Egypt

الباحث : دراجـــي هشـــام
طالب دكتــوراه - مخبر البحث في العلوم السياسية الجديدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة المسيلة / الجزائـــــر
Drj.hichem@gmail.com

الاستاذ الدكتور : دخـــان نور الديـــن
أستاذة التعليم العالي - مخبر البحث في العلوم السياسية الجديدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة المسيلة / الجزائـــــر
dakhane.noureddine@gmail.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ القبول :	تاريخ النشر :
2018/10/06	2019/01/23	2019/02/04

الملخص:

أعطت متغيرات البيئة الأفريقية، منذ الإستقلال و حتى يومناهذا، كافة متطلبات إهتمام المؤسسات العسكرية في الإنخراط المباشر بالمجالات التنموية عبر مختلف الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، و يعبر واقع الحال في مصر عن القدرة العالية للجيش في الأخذ بزمام الأمور على جميع مستويات التنمية، فهو الذي تولى القيادة تاريخيا منذا لإطاحة بالنظام الملكي و وصولا لضباط الأحرار إل سدة الحكم، لذك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهلية المؤسسة العسكرية في قيادة عجلة التنمية بمصر، من خلال دراسة طبيعة الدور التنموي لهذه المؤسسة مع محاولة إسقاطه على مختلف النماذج النظرية المفسرة لتأطير هذا الدور، و تحديد النموذج النظري الأقدر على تفسير الحالة المصرية، ثم نخلص بعد ذلك إلى أهم إنجازات و إنتكاسات هذه المؤسسة، و التي تسمح لنا في النهاية بالوصول إلى نتائج علمية يمكن من خلالها الحكم على أهلية هذه المؤسسة في قيادة مسيرة التنمية.

الكلمات المفتاحية: أفريقيا - العسكرة – الجيش – التنمية – مصر.

Abstract:

Since the independence of the country, the variables of the africaenvironment have givenrise to all the requirements of the military institutions to engage directly in the variouseconomic, social and politicalfields. The reality of the situation in Egyptreflects the army'sability to take control of all levels of development. Historicallysince the overthrow of the monarchy and the arrival of the Free Officers to power, sowewilltrythroughthispaper to highlight the eligibility of the military institution to lead the development of Egypt, by studying the nature of the developmentalrole of this institution with the attempt S To determine the theoretical model thatis best able to explain the Egyptian situation, and then to conclude the most important achievements and setbacks of this institution, whichfinallyallow us to reachscientificresultsthroughwhich to judge the eligibility of this institution to lead the development process .

Keywords: Africa - Militarization – Military - Development - Egypt

مقدمة:

شهدت أغلب الدول الأفريقية مع موجة التحرر التي عرفتها القارة في منتصف القرن الماضي صعودا كبيرا للنخب العسكرية التي سيطرت بشكل مباشر على مفاصل الحكم في هذه الأنظمة السياسية الفتية، وقد لقيت هذه النخب الحاكمة في بداياتها إلتفاف شعبيا كبيرا ساهم بشكل رئيسي في تثبيت أركان حكمها، فقد كانت نظرة الشعب لها، نظرة محملة ببطولاتها التاريخية في مواجهة الإستعمار في بعض الدول أو بمعاداتها للأنظمة العميلة المهادنة له في البعض الآخر.

ولقد سيطرة النخب العسكرية على الحكم بمصر في أعقاب الإنقلاب الناجح للضباط الأحرار على النظام الملكي الحاكم آنذاك، هذا الانقلاب الذي أنهى عقودا طويلة من الملكية في البلاد معلنا

قيام الجمهورية وبداية سيطرة الجيش على مختلف المجالات السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية، وحتى الثقافية في كثير من الأحيان، هذه السيطرة التي حاول من خلالها رفع شعار التنمية والشروع في إطلاق العديد من المشاريع والبرامج التنموية المختلف التي عمرت لعقود طويلة.

بعد مسيرة حافلة بالإنجازات والإخفاقات التنموية لمؤسسة الجيش، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الحكم على أهلية هذه المؤسسة في قيادة التنمية بمصر بعد دراسة طبيعة دورها التنموي على المستويين النظري والتطبيقي.

- **تساؤلات الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤل محوري مفاده،**كيف يمكن الحكم على أهلية المؤسسة العسكرية في قيادة عجلة التنمية بالقارة الأفريقية على ضوء خصوصية التجربة المصرية؟**وهو ما يعني محاولة التساؤل عنقدرة الجيوش والمؤسسات العسكرية المختلفة في القارة الأفريقية على مباشرة المهام التنموية في بلدانها انطلاقا من تقييم واقع التجربة المصرية.

- **فرضيات الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على جملة من الفرضيات التي تدور في فلك قدرة الجيوش والمؤسسات العسكرية على قيادة عجلة التنمية في بلدانها وأهليتها على المستويين البشري والمادي في أداء هذه المهمة على أكمل وجه، وعليه سنحاول نفي أو إثبات صحة الفرضيات التالية:

1. **يتوقف الحكم على نجاح الجيوش والمؤسسات العسكرية في تحقيق أهدافها التنموية على اختيارها لنوعية النموذج المتبع في سياق أدائها لتلك المهام،** وهو ما يعني أن النموذج النظري المفسر للدور التنموي للجيوش والمؤسسات العسكرية يملك أهمية بالغة في تحديد نجاح الدور من فشله.
2. **الحكم على نجاح أو فشل السياسات التنموية التي يقودها الجيش المصري يتطلب دراسة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لتلك السياسات على المستوى المعيشي لمختلف شرائع المجتمع المصري**، أي أن مستوى الرعاية الصحية ونسب البطالة ومستويات التعليم مهمة جدا في مسألة تحديد نجاح أو فشل عملية عسكرة التنمية في مصر.

- **منهجية الدراسة:**

سنحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على تقصي أهلية الجيوش والمؤسسات العسكرية بأفريقيا في قيادة عجلة التنمية انطلاقا من محاولة تحديد البناءات النظرية المفسرة لظاهرة عسكرة التنمية واسقاطها على الواقع من خلال محاكات التجربة المصرية في هذا السياق باعتبارها أعرق التجارب

وأكبرها بالقارة، وعليه فقد وقع اختيارنا على منهج **دراسة الحالة** باعتباره أحد أهم المناهج المعتمدة في دراسة النماذج المحددة، خاصة بما يتيحه من قدرة على تعميم النتائج على باقي التجارب الأخرى المشابهة.

- **تقسيم الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من محاولة تغطية كل الجوانب المفاهيمية حول الموضوع من أجل تفكيك كل المفاهيم المرتبطة بالدراسة إزالة الغموض الذي يكتنفها على غرار مفهومي العسكرة – Militarization، والتنمية ، لننتقل بعد ذلك إلى دراسة أهم النماذج النظرية المفسرة للدور التنموي للجيوش والمؤسسات العسكرية المختلفة ، قبل أن ننهي دراستنا من خلال إسقاط تجريبي لتلك النماذج على طبيعة الدور التنموي للجيش في الحالة المصرية.

أولا: التأصيل المفاهيمي للدراسة:

1. تعريفالعسكرة – Militarization:

قبل بداية الحديث عن الدلالات الإصطلاحية لمفهوم العسكرة، يجب أولا إزالة الغموض عن المعنى اللغوي للمفهوم، حيث تتفق أغلب المعاجم والقواميس العربية على إشتقاق مصطلح العسكرة من الفعل (عسكر)، والعسكرة حسب معجمي المعاني الجامع، والوسيط فإنها تعني الشدة. [1]

أما مفهوم العسكرة إصطلاحا فيرى الكاتب المصري أمين هويدي أنها السياسة التي تحتفظ بمؤسسة عسكرية ضخمة تؤمن بأن الكفاءة العسكرية هي المثل العليا، وتسعى إلى إخضاع كافة الأنشطة إلى العسكريين. [2] وهو ما يعني نقل كل الصلاحيات داخل نظام الحكم إلى رجال عسكريين يتولون مناصب معينة تسمح لهم بتسيير مختلف الأنشطة السياسية والإقتصاديةوالإجتماعية.

في حين يذهب الباحث السوداني الأستاذ عمر يحي إلى تعريف العسكرة على أنها: " هيمنة الجند على السلطة المركزية دون تحمل مسؤوليتها مباشرة ". [3] ويختلف يحي أحمد مع أمين هويدي في الدور الخفي الذي يلعبه العسكر أو النخب العسكرية في إدارة الحكم وتولي شؤون التسيير بعيدا عن أي مناصب تمنح لهم من شأنها تحميلهم مسؤولية أي إخفاقات أو إنتكاسات.

ويمكننا تحديد تعريف دقيق للعسكرة إنطلاقا من كونها التزايد المستمر لدور النخب العسكرية في الحياة السياسية والمدنية مع التأكيد على تأثير وإنعكاسات هذا الدور، أي أنعملية العسكرة تتوقف على بروز تأثيرات معينة لهيمنة النخب العسكرية على صناعة القرار السياسي والإقتصادي في بيئة ما، وعليه فإن العسكرة تتوقف على:

- ✓ قوة التأثير في صنع القرار.

- ✓ إنعكاس هذه القرارات على الواقع.

2. تعريف التنمية:

عرف مفهوم التنمية تاريخيا الكثير من التطورات الإبستيمولوجية التي ساهمت بشكل مباشرة في تطور المفهوم، سنحاول من خلال التطرق إلى بعض التعريفات إدراك أهم المستجدات التي أثرت في التغيير المستمر للمفهوم.

في البداية حاول الكثير من الباحثين والمفكرين مع نهاية الأربعينات من القرن الماضي وحتى نهاية الخمسينات ربط مفهوم التنمية بمستوى الدخل الفردي، فقد عرفت التنمية في تلك الفترة على أنها: " الزيادة السريعة والمستمرة في الدخل الفردي عبر الزمن ". [4] وهو ما يؤكد الاهتمام الكبير الذي تم إبدائه للمستوى المعيشي للفرد آنذاك، غير أن هذا المفهوم الذي ساد لقرابة عقد كامل من الزمن كان أقرب إلى مفهوم النمو الاقتصادي منه إلى التنمية.

أثرت التطورات المتسارعة التي عرفها العالم بشكل مباشر في مفهوم التنمية، ليركز المفهوم بعد ذلك حسب الأستاذ المعتز بالله عثمان على: " إستيعاب القضاء على أهم مصادر الحرمان من الحرية كالفقر، وإنعدام الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع السياسي والاقتصادي". [5] وتعتبر هذه النظرة الشاملة لمفهوم التنمية نظرة تشخيصية لواقع ما تعانيه الدول النامية سابقا أو ما تعرف بدول الجنوب من ظواهر التخلف بمختلف أشكاله.

هذا كما يمكن تعريف التنمية أيضا على أنها: " جملة التغييرات العميقة التي تحدث في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي والتي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسع قدرة البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر إستثمار موارده البشرية والطبيعية ". [6]

ثانيا: النماذج النظرية المفسرة للدور التنموي للمؤسسات العسكرية

هناك العديد من النماذج النظرية التي يمكن من خلالها تفسير الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في المجال التنموي، وتستند أغلب هذه النماذج النظرية على معيارين أساسيين: [7]

- ✓ معيار مدى إنخراط المؤسسة العسكرية في النشاط الاقتصادي.
- ✓ معيار علاقة المؤسسة العسكرية بالبنية السياسية للدولة.

ويحصر الكثير من الباحثين والمختصين وفق هذين المعيارين النماذج المفسرة للدور التنموي للمؤسسات العسكرية في خمسة نماذج رئيسية:

- **نموذج الانعزال العسكري:**

وهنايقتصردورالمؤسسةالعسكريةعلىأداءالوظيفةالدفاعية،ولاتعدوالمؤسسةالعسكريةكونهامجرداً داةتنفيذالسياسةالدفاعيةالتيتقرهاالحكوماتالمنتخبة[8]. حيث يقوم هذا النموذج بالأساس على فرضية عدم اهتمام المؤسسة العسكرية بالنشاط الاقتصادي، وتركيز جميع نشاطها في المجال الأمني والعسكري، فلا يتعدى دور المؤسسة العسكرية في هذه الحالة الوظيفة التقليدية المتمثلة في الدفاع عن الحدود، وحماية المؤسسات الدستورية المختلفة، قد تشارك المؤسسة العسكرية وفق هذا النموذج في الصناعات الحربية أو قد تتنازل في ذلك لصالح شركات خاصة. [9]

- **نموذج المركب الصناعي العسكري:**

هو نموذج تشاركي تدخل فيه المؤسسة العسكرية في شراكات جادة مع القطاع الخاص و النخب السياسية في سبيل تحقيق منافع للقطاع العام أو المنفعة العمومية، وتساهم المؤسسة العسكرية فنيا بقدر كبير في مجالات الصناعات الحربية والعسكرية بصفة عامة، ولعل أهم ما يميز هذا النموذج تلك النفقات المالية الضخمة، والتي يذهب جزء منها لشركات القطاع الخاص التي تلبي احتياجات المؤسسة العسكرية، أما النخب السياسية فتوكل لها وفق هذا النموذج مهمة رسم الأطر التشريعية الملائمة لنجاح هذه الشراكات وإكسابها الشرعية القانونية والدستورية .[10]ويعتبر هذا النموذج هو الأكثر انتشارا في اقتصاديات السوق الحر في الدول المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. [11]

- **نموذج الاندماج العسكري في الحياة السياسية:**

يرتبط هذا النموذج بالأنظمة السلطوية، ويقسم ديفيد أوبرايت هذا النموذج إلى ثلاثة أنماط: [12]

- ✓ نمط توسط النخب العسكرية بين الفرقاء السياسيين، والمساهمة في ترجيح طرف على الآخر.
- ✓ نمط حماية النخب العسكرية للحكم السلطوي أمام محاولات إسقاطه.
- ✓ نمط تولي النخب العسكرية السلطة السياسية سواء رأس الدولة أو السلطة التنفيذية.

يتميز هذا النموذج بسيطرة المؤسسة العسكرية على النشاط الاقتصادي، من خلال رفع مستوى الإنفاق العسكري، والمساهمة العالية للنخب العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي في ظل غياب الآليات القانونية المنظمة للعلاقات العسكرية المدنية وما يترتب عنها من غياب لآليات الرقابة والمحاسبة البرلمانية. [13]

- **نموذج الجيش الحارس للتوازن الاجتماعي:**

تتميز المؤسسة العسكرية وفق هذا النموذج بإنتماء كوادرها ونخبها العسكرية إلى طبقة معينة، وتعمل هذه النخب العسكرية على التدخل لحسم الصراعات بين مختلف النخب السياسية دون الإخلال بالتوازن الاجتماعي القائم، حيث يشير في هذا الصدد عاموس بيرليموتر إلى أن النخب العسكرية تميل وفق هذا النموذج إلى التدخل المرحلي في حسم الصراعات السياسية، ثم العودة مجددا إلى الثكنات، ويعرف النظام السياسي في هذا النموذج إنقسام شديد للقوى السياسية داخله، وعدم سيطرة أي طرف منها على السلطة، بالإضافة إلى الضعف المؤسسي الشديد، مع بقاء النخب العسكرية في الخلفية، وتدخلهم في حالات إحتدام الصراع فقط، ويمكن للمؤسسة العسكرية وفق هذا النموذج أيضا القيام بأدوار متعددة كالأنشطة الإقتصادية الإنتاجية والخدماتية، والأنشطة الاجتماعية المختلفة كالتنشئة السياسية، والسيطرة على وسائل الإعلام للتأثير في توجهات الرأي العام تجاه المؤسسة العسكرية وتحسين صورتها.[14]

- **النموذج الإحتكار الاقتصادي (النموذج البيرتوري):**

تسيطر النخب العسكرية وفق هذا النموذج بشكل مباشر على السلطة السياسية للدولة عقب إنقلاب عسكري تنفذه على السلطة الحاكمة، وتعمل هذه النخب العسكرية خلال هذه المرحلة على تعطيل الأحكام الدستورية، وتجميد عمل الأحزاب السياسية، وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني، والسيطرة الكلية على الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض الواردات وتبني سياسات التصنيع بهدف السيطرة على القطاع الخاص، ورفع شعارات الوطنية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتشويه صورة النظام السابق الموسوم بالفساد والتبعية للخارج.[15] وتلعب عادة النخب العسكرية الانقلابية داخل هذا النموذج على وتر الشعبوية من خلال تبني شعارات محببة بين أبناء الطبقات الكادحة والفقيرة، وذلك بهدف بناء مشروعية لسيطرتها الفاقدة للشرعية في تلك الأثناء من جهة، وكسب الشعبية التي تعمل من خلالها على إكتساب شرعية دستورية في حالة طرحها لمرشح في الانتخابات التي عادة ما تعقب مثل هذه المراحل.

ثالثا: طبيعة الدور التنموي للمؤسسة العسكرية في مصر.

هيمنة المؤسسة العسكرية على برامج ومشاريع التنمية في مصر ليس بالأمر المستجد، فتاريخ تبوئها هذه المهمة يعود إلى بروز وتعاظم دورها على حساب باقي المؤسسات الأخرى خلال عقود بعيدة من الزمن، قد يكون إنقلاب الضباط الأحرار على النظام الملكي مجرد الإعلان الرسمي عليه فقط، ومن أجل معرفة طبيعة الدور التنموي لهذه المؤسسة الريادية في مصر، سنحاول من خلال - دراسة تشخيصية تحليلية - التعرف على إمكانياتها الاقتصادية والمالية، وقدرتها التنظيمية والمؤسسية في هذا المجال، مع تحديد النموذج النظري الملائم لها.

1. مقومات الدور التنموي للمؤسسة العسكرية في مصر.

قامت المؤسسة العسكرية في مصر على مدى عقود طويلة بالإستثمار في العديد من المشاريع الإقتصادية التي تقوم على تصنيع المعدات العسكرية ومختلف السلع والمنتجات المدنية، وتلعب في هذا السياق ثلاث مؤسسات متخصصة، دورا مباشرا في المشاريع الاقتصادية لهذه المؤسسة:

أ. جهاز مشروعات الخدمات الوطنية:

أنشئ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في عام 1979، ومهمته مساعدة الجيش المصري على الإكتفاء الذاتي وتجنب الإعتماد على سوق القطاع الخاص للحصول على السلع، وقد أسس الجهاز شركات عديدة تستثمر في قطاعات مختلفة من الاقتصاد المحلي.(16)

يمتلك جهاز مشروعات الخدمات الوطنية العديد من الشركات الكبرى التي تغطي مجموعة واسعة من القطاعات المختلفة إنطلاقا من البناء والنظافة، وإلى الزراعة والمنتجات الغذائية، وتتمثل هذه الشركات التابعة حسب مجال عملها كما هي مبين في الجدول التالي:

مجال الزراعة والصناعات الغذائية	المجال الصناعي	المجال الهندسي والإنشائي	مجال الخدمات والصيانة	مجال التعدين
• مجمع انتاج البيض المتكامل. • الشركة الوطنية لإنتاج وتعبئة المياه (صافي). • الشركة الوطنية للصناعات الغذائية برفح. • شركة مصر العليا للتصنيع الغذائي وإستصلاح الأراضي. • الشركة الوطنية لإستصلاح وزراعة الأراضي بشرق العوينات. • شركة مكرونة كوين. • مزرعة وادي الشيح. • الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية. • الشركة الوطنية للتبريدات والتوريدات.	• شركة النصر للكيماويات الوسيطة. • الشركة العربية العالمية للبصريات. • مصنع المشمعات البلاستيك. • شركة العريش للإسمنت. • الشركة الوطنية للبطاريات.	• الشركة الوطنية للمقاولات العامة والتوريدات. • الشركة الوطنية لأنشاء وتنمية وإدارة الطرق.	• شركة النصر للخدمات والصيانة. • الشركة الوطنية للبترول.	• الشركة المصرية للرمال السوداء.

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لجهاز مشروعات الخدمات الوطنية، متحصل عليه من: http://www.nspo.com.eg/nspo/ar/companies.html، يوم 2017/10/14، على الساعة 20.30.

ب. الهيئة العربية للتصنيع:

أنشأت كل من مصر والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والإمارات العربية المتحدة الهيئة العربية للتصنيع في عام 1975، في محاولة جادة لهذه الدول العربية لإقامة صناعة دفاعية عربية مشتركة، لكن بعد أن وقعت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1979، سحبت الدول العربية الأخرى أسهمها، وأصبحت الحكومة المصرية المالك الوحيد للهيئة. (17)

تركز الهيئة العربية للتصنيع جل طاقاتها في سبيل توفير وسد إحتياجات المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة المصرية خاصة من المعدات الحربية الدفاعية، وتستخدم قدراتها الزائدة في دعم مشاريع التنمية المجتمعية في مجالات البنية التحتية وحماية البيئة والنقل، وتدير الهيئة أحد عشر مصنعا في أنحاء موزعة على جميع أرجاء مصر ينتج المعدات العسكرية والمدنية، ولها العديد من المشاريع الدولية المشتركة مع تكتلات أوروبية وأميركية وآسيوية. (18)

ويرى رئيس المجلس الأعلى للهيئة أنها تقوم بالدور الأبرز على صعيد التنمية الصناعية في كافة المجالات العسكرية والمدنية في مصر، كما تلعب أيضا دورا هاما في توفير فرص التدريب الصناعي والفني لجميع المصريين سواء من داخل الهيئة أو من خارجها. (19)

ج. الهيئة القومية للإنتاج الحربي:

تقوم وزارة الإنتاج الحربي بإدارة الهيئة القومية للإنتاج الحربي، تدير الهيئة أكثر من خمسة عشر مصنعا ينتج مختلف أنواع الأسلحة والذخيرة العسكرية بصورة رئيسة، بالإضافة إلى بعض السلع أيضا مثل التلفزيونات والأجهزة الإلكترونية والرياضية، وقد نفذت المؤسسة العسكرية 473 مشروعا استراتيجيا وخدميا في الفترة بين بداية سنة 2013 ومنتصف 2014، وتشمل أهم هذه المشاريع بناء الطرق والجسور والموانئ، وترميم المستشفيات والمدارس ومراكز الشباب، ومد أنابيب المياه، وبناء محطات تحلية المياه، ولا تقتصر الصفقات التجارية التي تعقدها على المستوى المحلي فقط، بل تعرف توسعا كبيرا شملت من خلاله أيضا إقامة شراكات مع بعض الشركات العالمية كجنرال إلكتريك، ولوكهيد مارتن، وميتسوبيشي، وغيرها. (20)

2. النموذج البيرتوري في مصر (الإحتكار الاقتصادي).

تسيطر المؤسسة العسكرية في مصر بشكل مباشر على السلطة السياسية للدولة، وذلك في أعقاب الإنقلاب العسكري الذي قادته على الرئيس محمد مرسي الذي وصل إلى الحكم في انتخابات رئاسية بعد سقوط النظام السابق للرئيس حسني مبارك في خضم موجة الإحتجاجات التي شهدتها البلاد، أو ما عرف حينها بأحداث الربيع العربي، وقد قدمت هذه المؤسسة مرشحها بعد ذلك في الإنتخابات الرئاسية التي أشرفت على تنظيمها، ليصل إلى السلطة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي،

وعرفت هذه المرحلة التي سيطرت فيها المؤسسة العسكرية بتعطيل الأحكام الدستورية، والعودة إلى العمل بقانون الطوارئ، وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني التي ساهمت بشكل كبير في حشد الجماهير أثناء إحتجاجات الإطاحة بنظامي مبارك، ومرسي، فقد شهدت هذه التنظيمات مباشرة بعد سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية موجة كبيرة من التوقيفات في حق قياداتها، ومتابعة أعضائها بمختلف التهم.

تساهم المؤسسة العسكرية المصرية كما - رأينا سابقا - في إنتاج الأسلحة والأدوات المنزلية، وفي إرساء البنى التحتية وإنتاج الأغذية، ويصنع الجيش المصري الشاحنات والمروحيات ومعدات الرادار وغيرها، إلى جانب صناعة الأسلحة التي يديرها، وتشغل الصناعات العسكرية المصرية 100 ألف موظف وعامل، وتساهم ب 500 مليون دولار في إجمالي الناتج القومي، هذا كما تنتج مصانع الجيش العديد من المنتجات المدنية على غرار الغسالات وسخانات المنازل والأبواب والأدوية.[21]

وفي هذا السياق عرف الاقتصاد الوطني في مصر سيطرة شبه كلية للمؤسسة العسكرية، حيث إستفادت هذه المؤسسة من إستبدال نظام المناقصات العامة بنظام البيع المباشر داخل مؤسسات الدولة، وأسند الرئيس مهمة تنفيذ أزيد من 1600 مشروع بصيغة الأمر المباشر.[22]

ورائها تبني سياسات جديدة تعتمد على التصنيع، كما نجحت في السيطرة على القطاع الخاص بعد موجة التضييق الكبيرة التي رفعتها ضده بحجة محاربة أموال جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، كل هذه السياسات والإستراتيجيات عرفت نجاح كبيرا بعد رفع شعارات الوطنية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

وتمثل نسبة دخل المؤسسة العسكرية حسب دراسة أعدها المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن ببرلين، ما يقدر بنحو 40 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، هذه النسبة المرتفعة تطرح العديد من التساؤلات خاصة مع تأكيد الدستور المصري الجديد على مبدأ السرية، في ما يتعلق بميزانية الجيش حيث تتم مناقشتها فقط في مجلس الدفاع الوطني الذي تهيمن عليه النخب العسكرية، ليتم بعد ذلك عرضها على البرلمان كمبلغ إجمالي لإعتمادها فقط، ولعل ما يمكن ملاحظته خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد عزل الرئيس محمد مرسي عن الحكم تلك الزيادة الكبيرة والمعتبرة في أعمال الإنشاءات والمقاولات من قبل المؤسسة العسكرية، وبالعودة للتقارير الإعلامية نرصد في الفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر 2013 منح المؤسسة العسكرية العديد من العقود المتعلقة بالبنية التحتية للدولة، والتي وصلت قيمتها إلى مليار دولار دون أي مناقصات أو إجراءات تنافسية، كما قامت الحكومة أيضا بإعطاء مشاريع عملاقة متنوعة لسلاح المهندسين في الجيش لتنفيذها بما في ذلك شبكة خطوط سكة حديد فائقة السرعة، وتنمية البنية التحتية في موقع أول مفاعل نووي في مصر،

كذلك بسطت القوات المسلحة سيطرتها على مساحات هامة من الأراضي الزراعية وأراضي البناء، وهو ما يجبر الشركات الخاصة على دفع مبالغ مالية كبيرة للمؤسسة العسكرية من أجل الاستفادة و الاستثمار في أراضي الدولة. (23)

الخاتمة:

عرفت المسيرة التنموية للمؤسسة العسكرية في مصر عبر عقود طويلة من الزمن العديد من الإنجازات، فقد ساهمت من خلال مؤسساتها المختلفة في دعم القطاع المدني في عدد معتبر من الصناعات والسلع المتنوعة، بالإضافة إلى استصلاح الأراضي ودعم المجالات الزراعية و الفلاحية،والمزارع السمكية، وبناء الطرق والجسور، وإنشاء قناة السويس الجديدة، وتنمية إقليم محور قناة السويس القديمة، وكذلك التوسع في إنشاء شبكات الصرف الصحي، ومحطات توليد الكهرباء، وإنشاء عشرات الآلاف من المساكن الجديدة، كل هذه المشاريع التنموية الضخمة التي حققتها مؤسسة الجيش لا تحجب عنا كباحثين العديد من الإخفاقات التي لاحقتها وفشلت في التعامل معها والمتعلقة أساسا ببيئة العمل غير التنافسية، والتي ساهمت بشكل مباشر في إفشال مؤسسات القطاع الخاص، خاصة في ظل مزايا الإعفاء الجمركي والضريبي للشركات التابعة للمؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى احتكارها للمشاريع التي تتحصل عليها بعيدا عن المناقصات، ودون أي منافسة تذكر، هذا الوضع الذي ساهم حسب العديد من المختصين في الزيادة الرهيبة للتضخم على اقتصاد الجيش.

إن الدور التنموي للمؤسسة العسكرية في ظل نموذج الاحتكار الاقتصادي (البيرتوري) ساهم بشكل مباشر في عسكرة الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، وبروز مفهوم الدولة العميقة*التي رفضت الحكم المدني، وأصرت على فكرة عدم قدرة وكفاءة القطاعين العام والخاص على تسيير شؤون البلاد المختلفة.

وفي هذا السياق، فإن مسألة الحكم على أهلية المؤسسة العسكرية في قيادة التنمية في مصر لا تتوقف على ما حققته من إنجازات ميدانية من بناء وتشييد وصناعات مختلفة فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى قياس مستويات النمو الاقتصادي، وربطها بمؤشرات الدخل الفردي، والرعاية الصحية، وجودة التعليم، كل هذه المؤشرات التي تجمع أغلب التقارير الدولية على تردي مستوياتها في مصر.

وفي الأخير يمكننا التأكيد على عدم جدوى النموذج الحالي للمؤسسة العسكرية في تحقيق التنمية، خاصة وأن هذه الأخيرة لا يمكن اختزالها في إطلاق مجموعة من المشاريع المسكنة والتي ترافقها ضجة إعلامية مفتعلة، بل تحتاج إلى بناء استراتيجية محكمة تعتمد على إعادة التوازن الاجتماعي من خلال بناء توافق سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي بين جميع مكونات المجتمع الفردية والجماعية، أفراد ومؤسسات، وهذا ما يحتم على هذه المؤسسة العسكرية التفكير في تغيير

النمط والنموذج الذي تعتمد عليه، والانفتاح على النماذج الأخرى التي أثبتت فعاليتها في الكثير من التجارب العالمية على غرار نموذج المركب الصناعي العسكري.

الهوامش:

(1)أنظر موقع المعاني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%، يوم 2017/10/11، على الساعة 16.09.

(2) أمين هويدي، 1991.العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية، دار الشروق، القاهرة، ص 85.

(3) عمر يحي أحمد، 2015. عسكرة المجتمع وأثرها على السلوك المجتمعي والأمن القومي السوداني،الحوار المتمدن، العدد: 4992، 2015/11/21.

(4) إبراهيم العيسوى، 2001. التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها،ط02، دار الشروق، القاهرة، ص 22.

(5) معتز بالله عثمان، 2013، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية. (محسن عوض)، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ص92.

(6) جمال داود سلمان الدليمي، 2015. التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص12.

(7) سمير رمزي، 2017.أثر تزايد الدور التنموي للجيش على الاستقرار السياسي في مصر، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، متحصل عليه من: https://elbadil-pss.org/2017/01/11/1548/، يوم 2017/10/11، على الساعة 11.29.

(8)هاني سليمان إسماعيل، 2018. الدور التنموي للمؤسسة العسكرية: خبرات دولية ودروس مستفادة، بدائل: سلسلة دراسات سياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 11.

(9) سمير رمزي، مرجع سبق ذكره.

(10) نفس المرجع.

(11)هاني سليمان إسماعيل،مرجع سبق ذكره، ص 12.

(12) نفس المرجع، ص 12.

(13) سمير رمزي، مرجع سبق ذكره.

(14) محمد عبد الله يونس، 2013.منفعة متبادلة: دور العسكريون في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد: 191، ص ص، 10،11.

(15) نفس المرجع، ص 12.

(16) أحمد مرسي،24 جويلية 2014. الجيش يزاحم المؤسسات الإقتصادية المدنية في مصر،مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متحصل عليه من: http://carnegie-mec.org/2014/06/24/ar-pub-56040، يوم 2017/10/14، على الساعة 19.16.

(17)نفس المرجع.

(18) نفس المرجع.

(19) الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العربية للتصنيع، متحصل عليه من: https://www.aoi.org.eg/، يوم 2017/10/14، على الساعة 22.30.

(20) أحمد مرسي. مرجع سبق ذكره.

(21) عزمي بشارة، 2017. الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص 196.

(22) سمير رمزي. مرجع سبق ذكره.

(23) ستيفن رول،مشاريع البناء العملاقة وتأمين السلطة في مصر، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن، برلين،(تر: مصطفى علي)، نقلا عن موقع ساسة بوست: https://www.sasapost.com/al-sisi-development-visions/، يوم 2017/10/16، على الساعة 17.40.

* الدولة العميقة هي مصطلح نشأ في تركيا في تسعينيات القرن الماضي للتعبير عن شبكات من المجموعات وضباط القوات المسلحة الذين أخذوا على عاتقهم حماية علمانية الدولة التركية، ومحاربة أي حركة أو فكر أو حزب أو حكومة تهدد مبادئ الدولة التركية العلمانية. أنظر: إبراهيم السيد، " ماهية الدولة العميقة ". مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 12 أوت 2012.